

Distr.: General
17 September 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من إحاطة قدمها السيد جون - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" الذي عقد يوم الاثنين 14 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون - بيير لاکروا

أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لتقديم الإحاطة السنوية بشأن إصلاح حفظ السلام. وسأركز ملاحظاتي اليوم على الإجراءات المتخذة للنهوض بالمجالات التي يشملها إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" على النحو الذي تم تكييفه في ظروف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد أحطت المجلس علما في يوم الأربعاء الماضي (انظر S/2020/897) بالتدابير المتخذة للتصدي للتحديات الهائلة التي تفرضها الجائحة على عملياتنا وعلى البلدان المضيفة. وكما بينت من قبل، فقد أسهمت تلك التدابير في منع واحتواء انتشار العدوى بين الموظفين الميدانيين في مستويات منخفضة نسبيا. وسنواصل بذل تلك الجهود.

وفي الوقت الذي تستجيب فيه بعثاتنا للاستجابات الوطنية للجائحة وتدعمها، فهي تواصل الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالعمل من أجل حفظ السلام. لقد طرحت الجائحة تحديات جديدة ولكنها أتاحت أيضاً حيزاً للتقدم في مجالات مثل السياسات وأعمال التوجيه، وأدت إلى ظهور نهج جديدة دينامية ومبتكرة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وبطبيعة الحال لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به وسوف نواصل جهودنا الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ هذه المبادرة. وأود أن أسلط الضوء على بعض المجالات الواضحة التي أحرزنا تقدما فيها.

أولا، فيما يتعلق بالمجال السياسي، لم تعرقل الظروف الصعبة المتصلة بالجائحة جهود بعثاتنا الرامية إلى تقديم الدعم الفعال للعمليات السياسية وتنفيذ اتفاقات السلام. وقد أمكن منذ أسبوعين توقيع اتفاق السلام بالأحرف الأولى بين الحكومة الانتقالية في السودان والجماعات المسلحة في دارفور، من خلال الدعم التقني والاستشاري واللوجستي الذي تقدمه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وشمل ذلك تيسير المفاوضات الافتراضية الرامية إلى السماح بإبرام الاتفاق.

وفي مالي تطلب الانقلاب الذي حدث في 18 آب/أغسطس أن تبذل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المساعي الحميدة لدعم المشاورات بشأن طرائق العملية الانتقالية. وشعرنا بالارتياح لإعراب قادة اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب في بيانهم العلني الأول عن التزامهم بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 الذي نرى أنه أفضل خريطة طريق لتحقيق السلام الطويل الأجل في البلد على الرغم من تنفيذه على نحو غير متكافئ. كما أحرز تقدم ملموس وإن كان بطيئا بنشر وحدات أعيد تشكيلها في شمال مالي في وقت مبكر من هذا العام، ما يعد أول وجود رسمي لأمن الدولة هناك منذ عام 2012.

ونعمل في جميع بعثاتنا على تعزيز العمليات الشاملة وتهيئة المجال للحوار والمشاركة. فعلى سبيل المثال، وتمشيا مع برنامج العمل المتعلق بالشباب والسلام والأمن، كفلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إشراك الشباب وغيرهم من الأصوات المهمشة في عملية السلام في جنوب السودان، وأتاحت لهم فرصة للتعاون مع الحكومة الوطنية والمجتمع الدولي.

ونعول على الدعم الموحد من قبل المجلس، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين الرئيسيين وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان إحراز تقدم على المسار السياسي في جميع عملياتنا.

ثانياً، فيما يخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فنحن مسرورون بالتقدم المحرز في تلك الخطة في جميع عملياتنا. ويستمر تمكين ذلك التقدم بزيادة التركيز على جهود التعقب القائم على البيانات. وشهدنا توسعاً في الحيز السياسي لمشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام والعمليات السياسية في جميع سياقات حفظ السلام. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ازداد تمثيل المرأة في آليات التنفيذ والرصد الرسمية على الصعيدين المحلي والوطني في عام 2019. وفي لبنان، عملت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع المنظمات النسائية والحكومة اللبنانية لوضع أول خطة عمل وطنية بشأن القرار 1325 (2000) وتم إقرارها في أيلول/سبتمبر 2019.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحماية، تواصل بعثاتنا منع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والرد عليها، وهي لم تتخفف للأسف في الأشهر الستة الماضية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وعلى الرغم من أن الجائحة قد أثرت على وجود بعثاتنا وقيدت عمليات بعض الدوريات، اتخذت البعثات خطوات مبتكرة لمواصلة عملها في مجال الحماية. ففي دارفور، على سبيل المثال، استخدمت العملية المختلطة تطبيق واتس آب (WhatsApp) لتنفيذ حملات التوعية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بين النازحين. واستجابةً للجائحة، استفادت بعثاتنا من الاتصالات الاستراتيجية الموسعة لإشراك المجتمعات المحلية في استخدام إذاعة FM ووسائل التواصل الاجتماعي. وعملت البعثات إلى جانب النظراء الوطنيين - الحكومة أو المجتمع المدني - عن بعد ومكنت المحاورين المحليين من استخدام الأجهزة والمنصات المتجولة.

وأجربنا على نطاق أوسع في البعثات الأربع الكبيرة المتعددة الأبعاد عمليات تحويل رئيسية للقوات بغية تغيير قوام البعثات ووجودها بهدف تعزيز المرونة الاستراتيجية والتكيف العملي. ويستمر استخدام قواعد العمليات المؤقتة بشكل منتظم، مما يوسع نطاق وصولها ويجعل قوامها أكثر دينامية وملاءمة لحماية المدنيين من ظروف التهديد. ويتزايد استخدام الكنائس السريعة الانتشار لتعزيز حماية المدنيين في مناطق العمليات الواسعة. وتعتبر عملية التحول هذه أساسية لجهودنا الرامية إلى تحسين أداء البعثة في مجال حماية المدنيين، واقتربت بنهج منسق شامل للبعثة يجمع بين المزايا النسبية للأفراد النظاميين والعناصر المدنية. ومكّن هذا النهج الدوريات المتكاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، على سبيل المثال، من ضمان إطلاق سراح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة، مما كان له أثر غير حياة مئات الفتيان والفتيات.

وبطبيعة الحال لم يكن كل ذلك ممكناً بدون الدعم المستمر من الدول الأعضاء. ونحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على مواصلة التعهدات، وندعو إلى تقديم الدعم المستمر للجوانب المدنية من أعمال الحماية.

وأنتقل الآن إلى مجال الأداء. إن تحسين الأداء والمساءلة في عمليات حفظ السلام جهد شامل لجميع الأفراد - المدنيين وأفراد الشرطة والعسكريين - في بعثاتنا الميدانية وكذلك هنا في المقر. كما أن تحسين الأداء مسألة تهم الجميع وينبغي للجميع المشاركة فيها ومواصلتها.

وأحرز تقدم كبير خلال العام الماضي. وتمشيا مع القرار 2436 (2018) يستمر وضع الصيغة النهائية للإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام. ويغطي الإطار جميع أدوات تقييم الأداء ذات الصلة، بهدف تحسين الاتساق وتحديد الثغرات وإحراز مزيد من التقدم عند الاقتضاء. ويهدف الإطار إلى تعزيز المساءلة عن ضعف الأداء والإشادة بالأداء القوي. فعلى سبيل المثال، أجرى موظفونا في الجيش والشرطة التابعون لإدارة عمليات السلام استعراضا للتدابير القائمة للإشادة بالأداء في البعثات الميدانية بغية تحديد الممارسات الجيدة. وسيتم الآن تقاسم ذلك مع البعثات من أجل تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الموظفون العسكريون في إدارة عمليات السلام وحدة مكرسة خصيصا للأداء ونهدف إلى وضع خطة لتحسين الأداء في المقر الميداني.

لقد واصلنا تطبيق النظام الشامل لتقييم الأداء بغية مساعدة البعثات في تخطيط آثار الولاية وتنسيقها وتعبئها وإظهارها. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 أستخدم هذا النظام للمساعدة في منع انتشار الفيروس في البعثات مع تعزيز قدرتها على دعم استجابات البلدان المضيفة للجوائح.

وعلى الرغم من الإغلاق الذي فرضته الجائحة، واصلنا ضمان التأهب العملياتي، بما في ذلك التأهب لمواجهة الجائحة، سواء للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، فضلا عن أفراد الجيش والشرطة عن طريق نموذج مختلط للتدريب والتقييمات سواء بواسطة الحضور الشخصي أو افتراضيا. وجرى تقييم أداء أربع وحدات عن بعد كجزء من عمليات تكوين القوات الخاصة بالبعثات، وتم التحقق من ثلاث وحدات عن بعد من حيث مستوى الانتشار السريع. ووضع الموظفون العسكريون في إدارة عمليات السلام مفهوما للزيارات التي تسبق النشر عن بعد في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2020 بهدف تقييم تأهب الوحدات قبل نشرها. وتمت ثلاث زيارات عن بُعد قبل النشر للوحدات التي ستُنشر في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومكنت تلك الاستجابة المبتكرة إدارة عمليات السلام من تأكيد مستوى التأهب الأساسي للوحدات وتقديم مزيد من التوصيات المتعلقة بالتدريب بغية تحسين الأداء الواضح للوحدات.

وتجدر الإشارة إلى أن للزيارات التي تسبق النشر عن بُعد قيودا، وإن كانت ضرورية في ظل القيود الحالية على السفر، مقارنة بالأفكار والمبادلات الممكنة من خلال التفاعل الشخصي. وبالمثل، يرى موظفونا في مجال التدريب أنه لا بد من استكمال التعلم الافتراضي بالتدريب الشخصي المباشر، على الرغم من كفاءة التدريب الافتراضي من حيث التكلفة وقدرته على تسهيل اكتساب المعرفة. ولهذا السبب، زار أفراد شرطة تابعون لإدارة عمليات السلام عقب استئناف عمليات التناوب في تموز/يوليه، إثيوبيا والأردن وجيبوتي والسنغال لتجربة جهود الدعم الرامية إلى تحسين التأهب العملياتي للأفراد من البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

ويظل وجود المعدات المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب مع توفر الدراية المناسبة، جانبا حاسما من جوانب الأداء. وبطبيعة الحال، فإن المعدات المملوكة للوحدات أساسية في ذلك الصدد. وانخفض عدد الوحدات التي توجد بها ثغرات حرجة في المعدات المملوكة لها أو الأداء دون نسبة 70 في المائة من 23 وحدة في الربع الأخير من عام 2018 إلى 18 وحدة في الربع الأول من عام 2020. ونُشرت خلال العام الماضي منصات للتبادل وتم تحديث الدليل والمعايير الرئيسية لحفظ السلام بهدف تعزيز إمكانية وصول وتوعية البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ولأول مرة تم بنجاح توفير وحدتين من مستوى النشر السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام لنشرهما في إحدى البعثات ما خلال الفترة الزمنية المطلوبة وهي

60 يوماً. وأشكر الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم المخصص في مجال القدرات إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأشجع الآخرين على فعل ذلك.

ونتابع أيضاً تنفيذ خطط تكييف القوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي لا غنى عنها لفعاليتنا العملية، وجزء لا يتجزأ من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونعوّل على الدعم المستمر من الدول الأعضاء لتنفيذها.

وتعدُّ زيادة دور المرأة بعداً رئيسياً آخر لتحسين الأداء العام لعمليات حفظ السلام وفعاليتها. وتعني مشاركة المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام المزيد من الفعالية في حفظ السلام. ويشدد القرار 2538 (2020) الذي اتخذته المجلس مؤخراً على هذا الهدف الهام مرة أخرى، فضلاً عن الحاجة إلى مواصلة الجهود لتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، نواصل إحراز تقدم كبير في كفالة المساواة بين الجنسين بين أفراد حفظ السلام. وتحقق في المقر التكافؤ بين الموظفين المدنيين في إدارة عمليات السلام وفي الهيكل الإقليمي المشترك، مع بعض الاستثناءات. وفي الميدان شكلت النساء حتى تموز/يوليه 22 في المائة من الموظفين المدنيين و 35 في المائة من رؤساء ونواب رؤساء البعثات التي تقودها إدارة عمليات السلام يقودها مكتب دعم العمليات وإدارة الدعم العمليتي. ويستمر بذل جهود تهدف إلى تحسين تمثيل المرأة في الميدان.

وبدعم من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، تم تحقيق أو تجاوز معظم أهداف عام 2020 الواردة في استراتيجية التكافؤ النظامي بين الجنسين للفترة 2018-2028 للأفراد النظاميين العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي العدالة والسجون في المقر وفي الميدان. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة النساء في حزيران/يونيه 22,6 في المائة من الوظائف المهنية العسكرية في المقر مقارنة بالهدف المحدد البالغ 17 في المائة. وبالمثل شكلت النساء في الميدان 18,3 في المائة من الموظفين والمراقبين العسكريين، مقابل هدف 17 في المائة. وتمثل النساء نسبة 28,2 في المائة من أفراد الشرطة في الميدان، مقابل هدف 22 في المائة ووصل تمثيل النساء إلى 10,9 في المائة من وحدات الشرطة المشكلة، مقارنة بهدف 10 في المائة. كما تمثل النساء 29,6 في المائة من موظفي العدالة والسجون الذين تم نشرهم مقارنة بهدف 27 في المائة. ومع ذلك، ما زال يتعين علينا تحقيق أهدافنا المتعلقة بتمثيل المرأة في الوحدات التي شكّلت. ويجب أن نضاعف جهودنا بشكل جماعي لتحقيق تلك الغاية. وبالرغم من أن الكثير قد تحقق، فإن دعم الدول الأعضاء لا يزال حاسماً في تعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس ولبلوغ الأهداف.

وإذ أنقل إلى السلامة والأمن، أود أن أشدد على أن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا ما زالاً يكتسيان أهمية قصوى. وأود أن أشيد بحفظة السلام الذين سقطوا وأثني على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لالتزامها الثابت بالسلام الدولي، على الرغم من المخاطر الكبيرة والحقيقية.

وإذ نواصل جهودنا لتعزيز السلامة والأمن، شهدنا انخفاضاً مستمراً في عدد الوفيات في عمليات حفظ السلام بسبب أعمال العنف، حيث انخفض من 59 في عام 2017 إلى 27 في عام 2018 و 25 في عام 2019 إلى ثمانية حتى الآن في عام 2020. ومما لا شك فيه أن التدابير المتخذة من خلال خطة العمل لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد أسهمت في ذلك. وسنبذل كل جهد ممكن لمواصلة تخفيض ذلك العدد، بحيث يكون مقتل فرد واحد من أفراد حفظ السلام عدداً مرتفعاً جديداً.

ونستثمر في تنفيذ القرار 2518 (2020) وهو دليل على التزام المجلس بسلامة وأمن حفظة السلام. وعملنا خلال العام الماضي على وضع سياسات وممارسات واضحة لضمان حماية موظفينا. كما وضعنا سياسات بشأن إجلاء الضحايا، والسلطة والقيادة والسيطرة في عمليات حفظ السلام، وأول مبادئ توجيهية مشتركة بشأن آلية التعاون العسكري والشرطي. وسبق سياسة إجلاء المصابين الجديدة اختبار إجهاد صارم وبدأت البعثات في تحديث إجراءاتها المتعلقة بإجلاء المصابين بما يتماشى مع السياسة الجديدة.

وفي غضون ذلك أسفر الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة إلى البلدان المضيفة في مجال التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد حفظة السلام ومقاضاتها عن زيادة في عدد القضايا التي تم التحقيق فيها بنسبة تزيد على 100 في المائة. وفي تطور تاريخي، أدين ستة أفراد في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير بتهمة قتل 11 من حفظة السلام التابعين للبعثة في عامي 2016 و 2017.

وفي مجال السلوك، نواصل تعزيز نهجنا لمنع انتهاكات معايير السلوك والتصدي لها، بما في ذلك في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي حين شهدنا اتجاها عاما للانخفاض في عدد الادعاءات، فما زلنا نشهد زيادات منقطعة تشير إلى أنه لا يمكننا السماح بذلك. ووضعنا تدابير للتحليل وإدارة المخاطر والتحقيق ومساعدة الضحايا.

ويجب أن نواصل تعزيز شراكاتنا مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لكي نجسد الطابع الكلي والجماعي لهذا العمل. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب إذا أردنا معالجة الادعاءات المعلقة وزيادة الجهود الرامية إلى المساءلة الجنائية. ونحن بحاجة إلى حلول لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بمن فيهم أولئك الذين يرفعون دعاوى الأبوة ورعاية الأطفال. ولا مناص من مشاركة الدول الأعضاء. ونحث الجميع على مواصلة العمل معنا، سواء التبرع للصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو من خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلوك والانضباط الذي سيعقد في وقت مبكر من العام المقبل. ونشجع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على أن تفعل ذلك، ونشجع البلدان التي وقعت عليه على أن تكفل تنفيذه تنفيذًا كاملاً.

وإذ أنقل إلى الشراكات، فقد واصلنا تعميق تعاوننا مع المنظمات الإقليمية. ولا تزال شراكاتنا السياسية مع الاتحاد الأفريقي جزءاً رئيسياً من انخراطنا، على سبيل المثال في دارفور وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وقمنا أيضاً بتعميق المشاورات على المستوى الاستراتيجي بشأن حالات قطرية محددة، مع زيادة وتيرة الاجتماعات الافتراضية المنتظمة لاستكشاف الآفاق، على سبيل المثال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعلى أرض الواقع، تعمل بعثات حفظ السلام يوميا بالشراكة مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الوكالات والصناديق والبرامج، من أجل تعظيم الأثر الجماعي لعملنا، سواء كان لبناء القدرات أو بناء السلام.

كما يمتد تعاوننا في هذا المجال ليشمل تمكين ودعم شراكات حفظ السلام - ولا سيما من خلال مشروع الشراكة الثلاثية. وقد واصلنا بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات في المجالات الهندسية والطبية والمتعلقة بسلاح الإشارة في أفريقيا، ووسعنا الآن نطاق التدريب الهندسي ليشمل أعضاء رابطة أمم جنوب

شرق آسيا والمنطقة المحيطة بها. وقد نجحت آلية التنسيق المبسطة بالفعل في التوفيق بين عدد من الدول الأعضاء بشأن الاحتياجات التدريبية.

وأخيرا وليس آخرا، فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه، تسهم بعثاتنا في الحفاظ على السلام، بالطبع، سواء بدعم التسويات السلمية الشاملة للجميع أو من خلال العمل في مجال بناء القدرات. ونحن نفعل ذلك مع آخرين في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، ساهمت شراكتنا مع البنك الدولي في تحسين التنفيذ المشترك لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. ومحور تركيز عملنا في هذه المنطقة هو ضمان نجاح عمليات الانتقال التي تعزز مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام.

وبعد مرور عامين على إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، فقد أحرزنا تقدما ملموسا في تعزيز عمليات حفظ السلام. وقد تحقق هذا التقدم بدعم من أعضاء المجلس، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والبلدان المضيفة والمساهمين الماليين. وكان دعم المنظمات الشريكة أساسيا أيضا. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نبني على التقدم المحرز ونتحول إلى مرحلة ثانية من تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وقد بدأت الأمانة في صياغة الأولويات الشاملة للمرحلة المقبلة في عام 2021 وما بعده، في إطار العمل المستمر لإعلان الالتزامات المشتركة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وبالنسبة للمرحلة التالية، فإننا نستعين بتحليلات للتحديات والاحتياجات المستمرة التي تواجه عملياتنا، إلى جانب الدفع لإكمال المهام المعلقة من المرحلة الأولى. نحن نقوم بتحديد عدد محدود من الأولويات العالمية لكل مجال من المجالات المواضيعية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ستوفر هذه الأولويات التوجيه الاستراتيجي لجهود إصلاح حفظ السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وفرادى الدول الأعضاء والشركاء الآخرون، من أجل المضي قدما في الوفاء بالتزاماتنا المشتركة.

وبشكل عام، فإن تقييمنا هو أن أولويات المرحلة المقبلة ينبغي أن تعالج ثنائي قضايا نظامية جامعة حاسمة الأهمية ذات صلة بمواضيع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

أولا، يجب أن نضع جهودنا لضمان اتساق جميع أعمالنا مع الاستراتيجيات السياسية الشاملة التي تعزز السلام الإيجابي، والإسهام فيها. إن السعي إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير ليس كافيا. ينبغي أن تكون بعثاتنا بمثابة سبل انتقال إلى مستقبل شامل للجميع ومستجيب وتحويلي للشعوب التي نخدمها. وهذا يعني ربط مجالات معينة من مجالات الولاية - سواء كانت حماية المدنيين أو بناء المؤسسات - مرة أخرى بالسياسة.

ثانيا، لقد علمتنا الجائحة، بشكل مؤلم، مدى انتشار عدم المساواة وكيف أن العدالة الاجتماعية والتنمية والسلام تسير جنبا إلى جنب. نحن بحاجة إلى المزيد من التكامل الموضوعي والاستراتيجي مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام على أساس مستمر، لا خلال عمليات الخفض التدريجي والانتقال وحسب.

ثالثا، في ظل المشهد الحالي الذي يتسم بالصعوبة، نحن بحاجة إلى العمل على تعميق تكاملنا داخل عملياتنا، بين العناصر المدنية والنظامية، ومع فريق الأمم المتحدة القطري. ويتعين علينا أيضا أن

نفعل ذلك، بشكل حاسم، مع المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية التي لها تأثير ملموس في البلدان المتضررة من النزاعات.

رابعاً، سنزيد من عملنا في مجال الأداء. سنواصل تعزيز أداء البعثات والمقر والخضوع للمساءلة، بما في ذلك من خلال التقييمات المنتظمة وأطر السياسات وإضفاء الطابع النظامي على الهياكل المتكاملة في بعثات حفظ السلام. وفي إطار الأداء والمساءلة المتكامل، سنواصل أيضاً بذل جهودنا من أجل الاعتراف بشكل أفضل بالأداء الجيد وتحديد حالات الأداء القاصر والاستجابة لها من خلال التدابير العلاجية المناسبة.

خامساً، سنواصل جهودنا لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا، وهو ما يتصل إلى حد كبير بالأداء، حيث أنهم مرتبطون من حيث الجوهر. وسنفعل ذلك من خلال التنفيذ المستمر لخطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مجالات مثل حماية القوة، والدفاع عن المعسكرات، وتعزيز المعايير الطبية، والتدريب والرعاية. كما سنواصل التحول نحو عمليات أكثر مرونة، مع تحسين الإلمام بالحالة.

سادساً، يجب أن نواصل تعزيز قدراتنا على التوجيه والتخطيط الاستراتيجيين، بما في ذلك عن طريق وضع أهداف واضحة معروفة للجميع وتنعكس في التوجيهات التي توفر التوجه الاستراتيجي. ويجب علينا أيضاً أن ننفذ تنفيذاً كاملاً سياسات جديدة حيوية الأهمية بشأن القيادة والسيطرة وإجلاء المصابين، وأن نزيد من تحسين الدعم الطبي والدعم في مجال الرعاية لجميع موظفي الأمم المتحدة.

سابعاً، نحن بحاجة إلى تعميق جهودنا لبلوغ وضع يتوخى القوة وسرعة الحركة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والاتصالات الاستراتيجية الفعالة. وهذا لا يعني توليد القدرات المناسبة من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة فحسب، بل يعني أيضاً تحويل نهجنا التقليدية، على سبيل المثال، إلى التوعية، ومكافحة المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة، وإدارة المعسكرات، والهندسة، واللوجستيات.

وأخيراً، يجب أن نطبق منظوراً جنسانياً في جميع مجالات عملنا. لا تتعلق المسألة الجنسانية بالأرقام فحسب، بل بالنظر بصورة مجدية في آثار عملنا المتميزة جنسانياً وما نأمل في تحقيقه.

وستعتمد هذه المجالات على التقدم المحرز في المواضيع الثمانية المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، من الأداء على نطاق البعثة، والسلامة والأمن، إلى الحفاظ على السلام، والمرأة والسلام والأمن. وإذ نتطلع إلى الأمام، نريد أن يظل حفظ السلام التابع للأمم المتحدة أداة متعددة الأطراف لا غنى عنها في صندوق أدوات السلام والأمن لسنوات قادمة. وسيتعين علينا أن نواصل الاستجابة للتحديات المباشرة، بما في ذلك تجزؤ الجماعات المسلحة، وضعف الالتزام بالسلام من جانب الأطراف الفاعلة في النزاعات وأقلمة النزاعات. وعلى مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، سنتقن هذه التحديات بتحديات أخرى. سنرى على الأرجح عالماً يتحول بفعل تكنولوجيات قد تكون قاتلة ومخرية، واضطرابات متصلة بالمناخ، ومزيد من سكان الحضر. ولكي تكون البعثات قادرة على الوفاء بمسؤولياتها لعقود قادمة، فإننا ندرس الاستجابات للمسائل التنظيمية، وبدأنا في عملية تفكير داخلي بشأن أنواع التكيف التي ستكون مطلوبة لكي تستمر عمليات الأمم المتحدة للسلام في إحداث تغيير في المستقبل.

وإذ نواصل عملنا لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام، أود أن أشيد بالنساء والرجال في حفظ السلام الذين يعملون كل يوم في الميدان وفي المقر لتنفيذ الولايات التي أوكلها مجلس الأمن إلينا، ولتحسين عملياتنا باستمرار. ونحن نعول على دعم أعضاء المجلس، فضلاً عن دعم شركاء حفظ السلام الآخرين، لتعزيز عملياتنا من خلال العمل من أجل حفظ السلام وما بعده. ولا تزال التزاماتنا المشتركة إزاء حفظ السلام، كما يجسدها الإعلان، حجر الزاوية لكفالة أن حفظ السلام على مستوى الغرض المنشود وقادر على التصدي للتحديات التي يواجهها. ويظل تعاوننا المستمر لتنفيذ هذه الالتزامات لا غنى عنه.

وسيكون المؤتمر الوزاري المقبل لحفظ السلام الذي ستعده الأمم المتحدة في سول في عام 2021 فرصة أخرى لتقديم مساهمات ملموسة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الحاجة، على حد تعبير ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، إلى "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" تظل حتمية كما كانت دائماً. ولا يمكننا أن نضمن استمرار تحقيق التقدم في الاتجاه الصحيح إلا من خلال تعزيز العمل والتضامن الدوليين المشتركين والجماعيين.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لاكروا على إحاطته. وأود أن أبدأ بالإشادة بالنساء والرجال الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل الالتزام بالسلام. وقد زاد مرض فيروس كورونا من هذه الخسائر البشرية الرهيبة. لا أحد منا ينسى التضحيات التي قدمها أفراد البعثات.

وسأركز ملاحظاتي اليوم على ثلاثة جوانب: أولاً، أين وصلنا في الإصلاحات وما تبقى من عمل يتعين إنجازه؛ ثانياً، دور الحماية الذي تضطلع به البعثات؛ ثالثاً، الحاجة إلى دعم سيادة القانون في البعثات.

فيما يتعلق بالإصلاحات، تؤيد بلجيكا بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونواصل العمل للوفاء بالتزاماتنا بالكامل. ونرحب بالعمل المنجز بشأن موضوع الأداء، ولا سيما تطوير أداتين أساسيتين لثقافة الفعالية القائمة على البيانات وهما: نظام التخطيط الشامل وتقييم الأداء، والإطار المتكامل للأداء والمساءلة. ويمكننا، معاً، بلا شك أن نفعل ما هو أكثر من ذلك في الاستخدام المشترك للدروس المستفادة من هذه الأدوات. وسيكون من المفيد حقاً أن يتمكن مجلس الأمن، عند التحضير لتجديد الولايات، من الاطلاع على التحليلات والتوصيات المفصلة الناتجة عن هذه الأدوات بشأن التعليمات التي ينبغي أن تعطى للبعثات.

ومن المهم أن نظل ملتزمين بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بجميع جوانب هذه الالتزامات المتبادلة. ويشجع القرار الأخير (2020) 2538، بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام، على زيادة مشاركة النساء - من الأفراد النظاميين والمدنيين على حد سواء - من خلال الدعوة إلى نهج يتجاوز القوالب النمطية ويقترح حلولاً للعقبات التقليدية التي تعترض سبيل هذه المشاركة. يجب أن نواصل السير على هذا الدرب. كما نواصل تعزيز تعدد اللغات في البعثات بترجمة كتيبات تدريب الموظفين إلى الفرنسية.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحماية، وهي ركيزة أخرى من ركائز مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وولايات مجلس الأمن. لقد اقتربت عمليات حفظ السلام من السكان المحليين في السنوات الأخيرة، ونرحب بهذا التطور. يتجسد ذلك في الولايات، من ناحية، وفي الميدان في بونيا وموتبي وملكال من ناحية أخرى. تتيح هذه المشاركة أيضاً تحديد المخاطر التي يتعرض لها السكان وحفظه السلام على نحو فعال. ويجب أن تكون البعثات مجهزة بأدوات هذا الانخراط، ويجب أن تكون لدى موظفيها تعليمات واضحة، بما في ذلك حماية من يتعاملون معهم. وإحدى هذه الأدوات هي المبادئ التوجيهية التي وزعت مؤخراً بشأن الحصول على المعلومات. وأخيراً، يجب أن تظل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة في صميم ولايات عمليات السلام، وتدعو بلجيكا إلى تعزيز أفرقة البعثات المسؤولة عن هذه الحماية.

كان لأزمة مرض فيروس كورونا تأثير سلبي على إمكانيات التواصل. إن حتمية التباعد الاجتماعي تجعل هذه الاتصالات أكثر تعقيداً، ولكنها ليست مستحيلة. وفيما نعيد ابتكار طرق جديدة للعمل على هامش هذه الجائحة، يجب على البعثات أيضاً أن تعيد ابتكار نفسها وأن تجد الأدوات اللازمة لمواصلة هذا التواصل، مع الاحترام الكامل لصحة موظفي البعثة والسكان المحليين.

وهذا ينقلني إلى نقطي الثالثة، وهي أهمية مهام دعم سيادة القانون في ولايات البعثات وسير العمليات المصممة لدعم السلطات الوطنية. يجب أن تقوم عملية إعادة البناء بعد انتهاء النزاع على أساس قوة شرطة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، ونظام عدل موثوق به، ومؤسسات إصلاحية إنسانية. ترسي صلابة هذه المؤسسات الأسس اللازمة للسلام الدائم.

وفي هذا الإطار، كلف مجلس الأمن بعض بعثات الأمم المتحدة بأن تقدم الدعم لتدابير العدالة الانتقالية. ولا بد من أن يستند المستقبل الهادئ والسلمي إلى العدالة والاعتراف بالضحايا وإحياء ذكرى الانتهاكات السابقة. وننوه بالعمل الذي اضطلعت به البعثات على مدى 30 عاماً تقريباً في هذا الصدد، والدعم الذي تقدمه البعثات إلى نظم العدالة الوطنية. كما نسلم بتنوع النماذج لكل من العدالة الانتقالية والدعم الذي تقدمه البعثة. ونواصل العمل، مع شريكنا جنوب أفريقيا، من أجل اعتماد مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الهام ونشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غينغ شوانغ

[الأصل بالصينية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته. وأود أن أعتد هذه الفرصة لأشيد بأكثر من 80 000 من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في 13 منطقة من مناطق البعثات، ولأثني عليهم على شجاعتهم وتضحياتهم وإسهاماتهم.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هيكل هام لصون السلام والأمن الدوليين. لقد مر عامان منذ أن اقترح الأمين العام غوتيريش مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وهي الآن في مرحلة حاسمة من التنفيذ الكامل. بيد أن التفشي المفاجئ لمرض فيروس كورونا قد جلب حالة من عدم اليقين إلى البلدان المتضررة من النزاع وكان له أثر خطير على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يعمل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، حتى في هذه اللحظة، جنباً إلى جنب مع الناس في مناطق بعثاتهم لمكافحة الجائحة. وقد مدد العديد من حفظة السلام فترات ابتعائهم وعلقوا تناوبهم. وفي مناطق البعثات مثل مالي وجنوب السودان، أصيب بعض جنود حفظ السلام بمرض كورونا بل إن بعضهم فقد حياته. ونتقدم بخالص التعازي إلى أسرهم.

هذا وقت صعب للغاية لكل فرد من حفظة السلام. وتقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقفة تضامن ودعم للأمانة العامة في جهودها الرامية إلى تنظيم استجابة مناسبة للأثر السلبي لمرض كورونا على عمليات حفظ السلام لكي يستمر تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

إن الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لآكروا بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بأربع ملاحظات بشأن كيفية الحفاظ على الزخم الإيجابي لإصلاحات عمليات حفظ السلام وتيسير مواصلة تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

أولاً، يجب تحديد أولويات ولايات عمليات حفظ السلام. ومن المهم الالتزام بالوسائل السياسية لحل المنازعات بالوسائل السلمية باعتباره أحد أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تنفذ عمليات حفظ السلام دائماً مع مراعاة الهدف الأساسي للتسوية السياسية، ويجب تعديل نطاق الولاية والمهام الرئيسية لعمليات حفظ السلام على أساس التطورات في الميدان. وينبغي أن تأخذ الولاية، سواء كانت شاملة أو محدودة أو محددة الهدف، في الاعتبار ضرورة دفع عملية السلام إلى الأمام وتوقعات حكومات البلدان المعنية وشعوبها، وليس إرادة القوى الخارجية.

إن الإصلاح القانوني وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان كلها أدوات تخدم العملية السياسية. وينبغي ألا تحل محل العملية السياسية نفسها. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تسعى جاهدة إلى إرساء أساس للسلام والاستقرار الدائمين للبلدان المعنية حتى تتمكن من تحقيق الاعتماد على الذات ومواصلة التنمية في أقرب وقت ممكن. كما أن وجود استراتيجية خروج واضحة وممكنة التنفيذ هو أيضاً جزء لا يتجزأ من خطة حفظ السلام برمتها. وقد وضع مجلس الأمن بالفعل ترتيبات خروج وجدولاً زمنياً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي ينبغي وفقاً لها أن يتم الانسحاب بطريقة منظمة، كما هو مخطط، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لحفظ السلام والانتقال في السودان.

ثانياً، يجب علينا تحسين أداء عمليات حفظ السلام. إن تحسين أداء حفظ السلام هو هدفنا المشترك. وتتحمل الأمانة العامة والبعثات والمانحون والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة مسؤولية مشتركة في هذا الصدد. وندعو إلى إنشاء نظام لتقييم الأداء يقوم على أساس الوقائع ونؤكد ضرورة تقييم أداء كل بعثة وكل فريق لحفظ السلام وكل فرد من حفظة السلام على النحو المناسب. ومن الضروري النظر بشكل كامل في مختلف الحالات في مختلف مناطق البعثات، فضلاً عن الظروف الفعلية لكل بلد مساهم بقوات وأفراد شرطة. وتجدر الإشارة إلى أن تنحية الضمانات المتعلقة بالموارد جانباً ومناقشة تقييم الأداء هو بمثابة بناء قصور في الهواء، كما أنه غير منصف لحفظة السلام الذين يقدمون إسهامات كبيرة. ولا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تنجح إلا بضمان حصول عمليات حفظ السلام على الموارد الكافية لأداء مهامها، مع تحسين كفاءة استخدام الموارد بصورة فعالة. إن النظر إلى المسألة من منظور مالي بحت والتخفيض الأعمى لموارد عمليات حفظ السلام قد يؤثران على أداء عمليات حفظ السلام ويقللان من فعاليتها، بل ربما يؤديان إلى مخاطر جديدة. ولهذا السبب، أكدت الصين أنه ليس من المناسب خفض الموارد رهن المشيئة عند النظر في مشروع القرار المتعلق بالتمديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ثالثاً، يجب أن نضمن سلامة حفظة السلام. إن عمليات حفظ السلام يجب أن يضطلع بها حفظة السلام. وتواجه عمليات حفظ السلام الحالية بيئة متزايدة التعقيد والخطورة، لا سيما في أماكن مثل مالي ووسط أفريقيا، حيث توجد تحديات أمنية كبيرة جداً أمام حفظة السلام. ولا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تكون من دون مخاطر بالمرّة، ولكن ينبغي أن نحاول التقليل إلى أدنى حد من مخاطر السلامة ومنع وقوع الخسائر البشرية التي يمكن تجنبها والحد من التضحيات غير الضرورية. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تتفد بنشاط القرار 2518 (2020) وأن تساعد البعثات في تعزيز قدراتها على إدارة المخاطر والإنذار المبكر وتحسين معدات حفظة السلام وظروفهم الطبية، وأن تحدد مساراً سريعاً للإجلاء الطبي لحفظة السلام. وتوصي الصين بأن تعين الأمانة العامة خبيراً استشارياً متفرغاً يتولى مسؤولية تنسيق وتنفيذ مسائل سلامة حفظة السلام، وتشدّد على ضرورة إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام في فترة زمنية قصيرة نسبياً. والصين، بوصفها أحد البلدان الرائدة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، توفر التدريب للبلدان الأخرى المساهمة بقوات وأفراد شرطة وتعمل مع المجتمع الدولي لاستكشاف السبل الممكنة لتحسين سلامة حفظة السلام.

رابعاً، يجب أن نعزز الشراكة في مجال حفظ السلام. ويمكن من خلال بناء شراكة قوية دمج الموارد في مختلف الميادين وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وزيادة أثر عمليات حفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان الممولة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تعزز الاتصالات وأن تستخدم الآليات القائمة، مثل اجتماعات البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والأفرقة العاملة لحفظ السلام التابعة لمجلس الأمن، لإجراء مناقشات متعمقة من أجل تحقيق التآزر في الدفع قدماً بإصلاح عمليات حفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون. ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم المنظمات الإقليمية، كما يمكن للمنظمات الإقليمية أن تدعم الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن تكون هناك معركة من أجل الهيمنة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تُفعل كل منها مزاياها وأن تكمل بعضها بعضاً من أجل إقامة التعاون وتعظيم فعالية عمليات حفظ السلام.

إن عمليات السلام التي يتولى الاتحاد الأفريقي مسؤوليتها ممارسة إيجابية للبلدان الأفريقية لحل المسائل الأفريقية بطريقة أفريقية، وهي تشكل دعماً هاماً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم لها دعماً مالياً مستداماً ويمكن التنبؤ به. وينبغي مواصلة تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الواردة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2016 (انظر S/2016/780). وقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال مؤتمر القمة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام 2015 أن الصين ستدعم بناء القوة الأفريقية الجاهزة وقوة الرد السريع على الأزمات وستساعد البلدان الأخرى في تدريب حفظة السلام. وقد تم تنفيذ تلك الالتزامات. وستواصل الصين بذل قصارى جهدها للإسهام في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

في غضون أسبوع، سيبدأ الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وستبدأ المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وستؤكد تلك السلسلة من الأحداث الهامة من جديد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بتعددية الأطراف. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل دعامة هامة للتمسك بتعددية الأطراف وصون السلام والأمن الدوليين. وستواصل الصين العمل مع البلدان المحبة للسلام لتعزيز عمليات حفظ السلام ودعم تعددية الأطراف والحفاظ على النظام الدولي الذي توجد الأمم المتحدة في صميمه والنظام الدولي القائم على القانون الدولي.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نشكر السيد جون - بيير لاكروا على إحاطته اليوم.

إن عمليات حفظ السلام أداة حيوية لا غنى عنها لصون السلام والأمن الدوليين. ونود أن نعرب عن تأييدنا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتزامنا بهما ونشجع الأعضاء الذين لم يؤيدوهما بعد على القيام بذلك.

وبالمثل، تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بتنفيذ القرار 2378 (2017). ولهذا السبب، نقدر المشاورات الفصلية التي تعقدها إدارة عمليات السلام بشأن الأداء، مما يمكننا من اتخاذ قرارات أكثر استتارة، بل وأكثر صلة بالسياق الحالي وتلبي الاحتياجات الملحة.

ونعتقد أن توافر الأفراد المدربين والمجهزين تدريباً مناسباً ونشرهم في الوقت المناسب هما من بين العناصر التي تؤدي إلى تحسين الأداء.

إن العمل الجماعي أمر حيوي لدعم البعثات، لا سيما فيما تواجه تحديات كبيرة وسط انتشار جائحة، بالإضافة إلى السياق الشديد الخطورة الذي تعمل فيه. وتتفاقم هذه التحديات إذا لم يقابل الولايات التمويل المناسب لتنفيذها. وكما قال الأمين العام، نحن بحاجة إلى ميزانية تتناسب الولايات، وليس إلى ولايات تتناسب الميزانية.

وأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم عمل عمليات حفظ السلام على الصعيدين الاستراتيجي والعملي أمر واضح، مما يسهم في جهود الدول الأعضاء، سواء كانت من البلدان المضيفة أو البلدان المساهمة بقوات. ولذلك، فإننا نقدر عدد الأدوات والنظم التي أدخلت في بعثات السلام لتقييم الأداء، فيما نعتقد أنه من الضروري تبادل المعلومات الاستخبارية وتقليل الثغرات في المعدات الأساسية، الأمر الذي سيُترجم إلى قدر أكبر من الأمن وأداء أفضل للموظفين.

إن ثمة صلة لا يمكن إنكارها بين بناء القدرات والأمن وحماية حفظة السلام بالنظر إلى أنهم ينتشرون في بيئات سياسية وأمنية معقدة وصعبة ويواجهون تهديدات غير نمطية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض هؤلاء الأفراد باستمرار للتهديد جراء الهجمات المتعمدة ضدهم. ولذلك، لا بد من ضمان سلامتهم وحمايتهم.

وفي هذا الصدد، نتقدم بتعازينا إلى أسر حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ويبرز وهذا الواقع المحزن أهمية الرصد والتقييم الوثيقين لأثر الجائحة على عمليات حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، التي تتطلب، في رأينا، إعطاء الأولوية لها وإعادة تكييفها وربما زيادة الموارد المخصصة لها.

ويجب اعتماد منظور جنساني في تطوير عمليات حفظ السلام وتخطيطها وتنفيذها واستعراضها. ونحن على ثقة بأن القرار 2538 (2020)، وهو مبادرة من إندونيسيا، سيعزز ذلك المنظور، وبالتالي

مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى على جميع المستويات والمناصب في عمليات حفظ السلام.

وبالمثل، من الضروري تعزيز سياسات عدم التسامح مطلقا إزاء أعمال العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها حفظة السلام وضمان نشر مستشارين معنيين بالشؤون الجنسانية وحماية المرأة، فضلا عن مستشارين في مجال حماية الأطفال، مع توفير التمويل الكامل لهم وكفالة أن يكونوا على مستوى الأقدمية المناسب.

عقد مجلس الأمن الأربعة الماضي اجتماعا بصيغة آريا بشأن تنفيذ بعثات الأمم المتحدة للسلام للقرارات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وشدد وكيل الأمين العام لأكروا ووكيلة الأمين العام ديكارلو وغيرهما من مقدمي الإحاطات على ضرورة الامتثال لهذه القرارات. ونأمل في أن تضع البعثات وتنفذ استراتيجيات للشباب والسلام والأمن مصممة خصيصا لكل سياق، وأن تعين مسؤولي تنسيق لشؤون الشباب والسلام والأمن، تمشيا مع القرار 2535 (2020).

وفي الختام، تكرر الجمهورية الدومينيكية تأكيد الدور الأساسي الذي تؤديه بعثات حفظ السلام. وهذه البعثات هي أفضل مثال على تعددية الأطراف والتعاون. ولن ننجح في تحقيق السلام الدائم والمستدام إلا من خلال الإرادة والجهود المشتركة.

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الشاملة جدا، وعلى إبراز التحديات الراهنة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن جلسة اليوم فرصة نادرة للتفكير في حفظ السلام ككل. ولحصر نطاق الكلام سأركز على إصلاح حفظ السلام، والأداء والمساءلة، وكذلك على المرأة والسلام والأمن.

ترحب إستونيا بتوجيهات الأمين العام لإصلاح المنظمة. وفيما يتعلق بتحسين حفظ السلام، أثبتت مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام أنها تشكل إطارا هاما لجهودنا الجماعية. وقد وجهت بنجاح اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بحفظ السلام في مجلس الأمن، مثل القرار 2538 (2020) المتعلقة بدور المرأة في عمليات حفظ السلام، والقرار 2518 (2020) المتعلقة بسلامة حفظة السلام. وقد أدى ذلك إلى قيام الأمانة العامة بإنشاء عدة آليات رئيسية، مثل نظام التخطيط وتقييم الأداء. وقد تمت زيادة تفعيل المبادرة باعتماد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لهذا العام (A/74/19) بنجاح في شكله الجديد. وتفخر إستونيا بكونها من أوائل الدول التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الصادر في إطار المبادرة، وسنواصل تشجيع جميع الأطراف على تنفيذ الالتزامات الواردة فيه.

وبالانتقال إلى الأداء، لا يمكن للمرء أن يغفل أثر مرض فيروس كورونا على حفظ السلام. فقد تضاعفت مسؤوليات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك المخاطر التي تواجهها. وتشكل الجائحة المستمرة اختبارا لأداء بعثات حفظ السلام وقدرتها على تنفيذ ولاياتها، والتشجيع على تسوية النزاعات وحماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل إستونيا التشديد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ السياسات والآليات الرامية إلى التحقق من أداء عمليات السلام وتعزيزه، مع التركيز بشكل خاص على حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. ونتوقع أن يستمر تعزيز نظام تقييم الأداء الشامل والزيارات التي تسبق النشر. وينبغي وضع الصيغة النهائية لإطار الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام في وقت قريب جدا. وقد شددنا، في مالي على سبيل المثال، على الحاجة إلى زيادة القدرة على التحرك والمرونة والمنعة في وضع القوات، واستخدام نظم أقوى للإنذار المبكر. غير أن ذلك يعتمد على كفاءة حصول القوات التي ننشرها على ما يكفي من التدريب والمعدات، كما يعتمد على امتلاكها القدرات اللازمة للوفاء بولايتها. فالأداء القوي للبعثات أمر حيوي لنجاح عمليات حفظ السلام.

أما بخصوص تحسين الأداء، فإن إستونيا تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في القوات التي تساهم بها بحلول نهاية هذا العام. وتبين الأدلة أن تحسين التوازن بين الجنسين يؤدي إلى تحسين حفظ السلام وزيادة فعالية التعاون مع المجتمعات المحلية. وفي ذلك الصدد، سنواصل التأكيد على أهمية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها، ولا سيما تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في عمليات السلام. وسنواصل أيضا التشديد على أهمية زيادة فعالية حفظ السلام من خلال تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما بمساعدة الموظفين المعنيين بالاتصال المحلي وحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الامتنان والدعم القوي لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - نساء ورجالا - الذين يبعثون بتفانيهم وتضحياتهم الأمل في نفوس ملايين الناس، ويساعدون البلدان على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام.

المرفق السادس

بيان المنسقة السياسية لفرنسا لدى الأمم المتحدة، شيراز قسري

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد جون - بيير لأكروا، على إحاطته الثاقبة.

وأود، باسم فرنسا، أن أشدد على نقطتين على وجه الخصوص.

أولاً، لا يزال لدينا مجال لإحراز التقدم في تعزيز أداء عمليات حفظ السلام. ويفترض ذلك وجود موظفين مدربين ومجهزين بقدر كاف، وأدوات مناسبة للتمويل والتقييم. وقد أحرز تقدم في الزيارات السابقة للنشر، التي تكفل المستوى العملي للعمليات للقوات، وكذلك فيما يتعلق بالمدرّبين الذين يمكن إرسالهم إلى الميدان إذا لزم الأمر. ومن المتوقع أن يسمح وضع الصيغة النهائية للإطار المتكامل لسياسات الأداء بتعزيز هذا التقدم. وستظل فرنسا مستتفزة بشكل خاص لدعم التدريب في البلدان المساهمة بقوات الناطقة بالفرنسية، مع التركيز بشكل خاص على التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني.

ولكي يكون أداء عمليات حفظ السلام جيداً، يجب أن تكون قادرة أيضاً على التكيف مع التغيرات الميدانية. ويتطلب ذلك إنشاء كتائب للانتشار السريع، كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل الاستجابة بأسرع ما يمكن لزيادة التوترات. كما يشمل تحسين المعدات وسد الثغرات في القدرات، وتحسين إجراءات إجلاء المصابين وتكييف عمليات النشر الميداني، كما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي في سياق خطة التكيف لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما يلزم أيضاً تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير أشكال التكنولوجيا المبتكرة. وأخيراً، يستند الأداء أيضاً إلى وضع القوات وحالتها النفسية، فضلاً عن قيادتها.

وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تكون مرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع الظروف المتغيرة واتخاذ إجراءات جديدة، سواء تعلق الأمر بدعم الدول المضيفة، أو التوعية، أو تبادل الخبرات. وينبغي أن تُنسب هذه الجهود إلى عمليات حفظ السلام وينبغي مواصلة.

بيد أن الأداء ليس سوى جانب واحد من جوانب مبادرة حفظ السلام، التي تؤيدها فرنسا. وينبغي تنفيذ تلك المبادرة بجميع عناصرها. وتلك هي نقطتي الثانية.

إن آثار المبادرة حقيقية. حيث أدمجت الأولوية التي تُعطى للحلول السياسية بقدر أكبر في العمليات، وأضحت الولايات أكثر وضوحاً، وحُدّدت لها أولويات أوضح، وتم تحديد احتياجات ذوي الخوذ الزرق من التدريب والمعدات بشكل أفضل. غير أننا بحاجة إلى فعل المزيد.

وكما قال آخرون قبلي، من الضروري، ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعزيز مشاركة المرأة من أجل تحقيق أثر ميداني أكبر. وفي هذا الصدد، نشيد باتخاذ القرار 2538 (2020) المتعلق بالمرأة وعمليات حفظ السلام، الذي ينبغي أن يساعدنا على إحراز بعض التقدم الملموس في ذلك المجال.

ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً أيضاً على التخطيط للانتقال الفعال بين عمليات حفظ السلام والهياكل التي ستحل محلها، مثل بناء السلام. وينبغي أن تشكل الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان التي نعهد

بها إلى عمليات حفظ السلام جزءاً لا يتجزأ من تلك الاستراتيجية. وكذلك ينبغي أن يكون مفهوم الشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في صميم اعتباراتنا.

وينبغي زيادة تحسين أمن حفظة السلام العاملين في بيئات متقلبة بشكل متزايد. وكما فعل آخرون قبلنا، فإننا نشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام، مؤخراً في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أكد ممثل إندونيسيا على وجه الخصوص، ينبغي ألا تمر الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام من دون عقاب.

ختاماً، وقعت اليوم أكثر من 150 دولة على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن بين هذه الدول فرنسا، التي تلتزم وستظل تلتزم بعزم وثبات بدعم هذه العمليات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من جوهر الأمم المتحدة.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينغينا

[الأصل: الروسية]

نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام جون - بيبير لأكروا على إحاطته بشأن التقدم المحرز في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمشاكل التي واجهتها فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا.

إننا نعتبر عمليات حفظ السلام أداة رئيسية للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. فبعثات الأمم المتحدة تُنشر في بيئات خطيرة، تتعقد بسبب الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وكثيرا ما تكون مصحوبة بتهديدات غير نمطية. وتتطلب هذه الحقائق، مقتزنة بالطابع المتغير للنزاعات ودينامياتها، التعديل المناسب لآليات حفظ السلام. ومن الواضح أن تفشي مرض فيروس كورونا قد أثر كذلك على قدرة ذوي الخوذ الزرق على الوفاء بولياتهم بالكامل.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان سلامة حفظة السلام والتخفيف من آثار الجائحة على البعثات، بما في ذلك تعزيز قدرتها على الاستجابة وتحسين نظام الخدمات الطبية واتخاذ تدابير للحد من خطر انتشار الفيروس بين الأفراد ومن خلال التفاعل مع السكان المدنيين.

ويمكن تقديم المساعدة في مجال مكافحة فيروس كورونا إلى الدول المضيفة بناء على طلب السلطات الوطنية في إطار ولاية كل بعثة. ونعتقد أن عمليتي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ضربتا أمثلة إيجابية في هذا الصدد بمساعدتهما للبلدين المضيفين في وضع خطط للتصدي للجائحة.

وينبغي تنفيذ أي تغييرات تتعلق بتناوب القوات بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات.

على الرغم من الظروف الحالية غير المسبوقة، من المهم أن تتطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الاتجاه الصحيح مستقبلا. وفي نفس الوقت، فإن ثمة حتمية مطلقة لاحترام سيادة الدول المضيفة والتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقييد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

ونحن مقتنعون بأن ذوي الخوذ الزرق يجب أن يحافظوا على مركزهم المحايد في جميع الظروف. ويمكن لمجلس الأمن أن يوفر ولايات قوية أو استباقية على أساس كل حالة على حدة، تبعا للحالة على أرض الواقع.

إن هدف حفظ السلام هو التسوية السلمية للنزاعات بالوسائل السياسية. ولذلك، أيدنا دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والتي وفرت خلفية مواتية لمواصلة جهود الوساطة لتشجيع أطراف النزاع على الاضطلاع بعمليات المصالحة الوطنية. ويجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل في تنفيذ اتفاقات السلام على الرغم من الصعوبات المؤقتة التي سببتها الجائحة.

إن أهم شرط مسبق لفعالية أي عملية لحفظ السلام هو التعاون البناء مع البلد المضيف. وفي خضم هذه الجائحة، ازداد بناء الثقة وتعزيز تبادل المعلومات أهمية. والحوار ضروري بصفة خاصة لضمان حصول أفراد بعثات الأمم المتحدة على السلع الأساسية والمعدات الطبية والأدوية في حينه وكذلك لحل

المسائل الملحة الأخرى، بما فيها تلك المتصلة باحتمالات فرض القيود الضرورية لمكافحة انتشار فيروس كورونا.

ونرى أن من المهم للغاية، علاوة على ذلك، أن نأخذ في الاعتبار آراء الدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عند النظر في المسائل المتعلقة بتمديد الولايات وأن نتشاور معها عند إعداد توصيات لتقارير التقييم بشأن فعالية عمل بعثات حفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، أُضيفت مؤخرا أحكام هامة إلى ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتعلق بالمسائل البالغة الحساسية المتمثلة في استخدام التكنولوجيات الحديثة - من مركبات جوية غير مأهولة ومعدات مراقبة - والتي قد تؤثر على سيادة الدولة المضيفة.

وتفرض هذه الإجراءات غير المنسقة مع الدولة المضيفة عبئا إضافيا على ميزانية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى تناقضا في مواقف بعض الدول، التي تقوم بصورة متزامنة بتضخيم الولايات وبالعودة إلى تخفيض تمويل البعثات وعدد حفظة السلام. إن شعار "إنجاز المزيد بموارد أقل" يمكن تطبيقه على صعيد النظرية الاقتصادية، ولكن من غير المرجح أن يكون مفيدا لضمان فعالية عمليات حفظ السلام.

ويجب أن يصحب تحقيق الاستفادة المثلى من ولايات بعثات حفظ السلام توخيا للكفاءة خفض المهام الثانوية وغير الأساسية التي تُسند إلى حفظة السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والجنسانية. وينبغي ألا تكون الولايات شعبية، بل واضحة وواقعية.

ونعتقد أن من الضروري زيادة تحسين التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة من أجل تعزيز روح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة. إن هذا النهج في صميم مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" التي تدعو إلى التعاون الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال حفظ السلام لكفالة فعالية عمليات حفظ السلام.

وقد تم الاتفاق - خلال الدورة الموضوعية الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة (لجنة الـ 34) في هذا العام - على مواصلة تنفيذ المبادرة بما يتماشى مع آراء وتوصيات الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي قُدمت خلال الحدث الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2018.

وتحقيقا لهذه الغاية، تمت مواءمة هيكل تقرير لجنة الـ 34 مع العناصر المواضيعية الرئيسية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونتوقع أن تكون التوصيات والمقررات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة أساسا لقيام الأمانة العامة بالمزيد من الأنشطة على مسار حفظ السلام.

في الختام، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لوكيل الأمين العام ولأفراد العسكريين والمدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التزامهم الثابت بالوفاء بواجباتهم في ظل الظروف الصعبة الراهنة.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس بول روسكو

أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته اليوم.

إننا اليوم نُقيّم سنة لا مثيل لها في مجال حفظ السلام. وكما فعل غيري، أود أن أشيد بتفاني وشجاعة حفظة السلام التابعين لنا والذين استمروا في تنفيذ الولايات في مواجهة تحديات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأترحم كذلك على حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم للأسف في هذا العام.

إن تحديات الأشهر الأخيرة تؤكد ضرورة مواصلة تنفيذ جدول أعمال مبادرة الأمين العام العمل من أجل حفظ السلام. وقد ساعدت الإصلاحات الرامية إلى تحسين التخطيط وصنع القرار البعثات على الصمود في مواجهة تحديات كوفيد-19، بما في ذلك باستخدام النظام الشامل لتقييم الأداء. ولا يعدو هذا النظام كونه عنصرا حيويا واحدا في الإطار السياسي المتكامل للأداء الذي ينص عليه القرار 2436 (2018).

ويجب أن يظل تحسين أداء حفظ السلام من الأولويات. وعندما تعمل البعثات والأفراد وفقا للمعايير العالية التي نتوقعها جميعا، فإنهم يكونون أقدر على تنفيذ ولاياتهم وضمان سلامتهم وأمنهم. ويشجعنا التقدم المحرز في وضع إطار صارم للأداء والمساءلة. وأتطلع إلى رؤية تنفيذ هذا الأمر.

وبالإضافة إلى العمل على مستوى البعثات، من المهم أن نمثل جميعا كدول أعضاء لالتزاماتنا الخاصة بإصلاح حفظ السلام. وتواصل المملكة المتحدة بذل جهودها لتبسيط الولايات التي تتولى الصياغة بشأنها، وذلك بهدف ضمان أن تكون واضحة ومركزة وواقعية وقابلة للتحقيق.

وعملنا خلال هذا العام، بالتعاون مع شريكنا في الصياغة ألمانيا، على كفالة موافقة المجلس على الاستجابة لطلب حكومة السودان المساعدة في عملية الانتقال السياسية للبلد مع ضمان استمرار دعم الأمم المتحدة للاستقرار والأمن، لا سيما في دارفور.

ونواصل، باعتبارنا أحد أكبر مقدمي المساهمات الخارجة عن الميزانية وأكثرهم اتساقا لإدارة عمليات السلام، دعم المشاريع التي تساعد على دفع الإصلاحات الرئيسية حيث قدمنا ما مجموعه 4 ملايين دولار تقريبا في هذا العام وحده. ونحن، كبلد مساهم بقوات، نستجيب للاحتياجات من القدرات التي حددتها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال نشرنا المقبل لفرقة عمل استطلاعية بعيدة المدى قوامها 250 فردا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأخيرا، في هذه الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، ما زلنا ملتزمين بشكل خاص بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، نواصل دعم قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، فضلا عن صندوق مبادرة إلسي.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المناسب أن نفكر في كيفية تطور المشروع الجماعي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الضروري أن نحافظ على زخمنا الإصلاحي لكي نعطي حفظة السلام كل فرصة للنجاح.

بيان نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، شيريث نورمان - شالي

أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته الهامة اليوم وعلى مختلف المعلومات المستكملة عن المبادرات الكثيرة التي يضطلع بها، مع الأمين العام.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة حاسمة لتعزيز السلام والاستقرار الدوليين. ولضمان أن هذه الأداة تؤدي غرضها بفعالية، نسعى إلى قيادة وأداء ومساءلة قوية عبر البعثات.

وتحسين أداء حفظ السلام جزء لا يتجزأ من خطة الأمين العام لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وهي أولوية لمجلس الأمن، على النحو المبين في القرار 2436 (2018)، ومجال تركيز للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، المعروفة باسم لجنة الـ 34.

وقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة استضافة حدث رفيع المستوى بشأن الأداء في كانون الأول/ديسمبر 2019 خلال رئاستها للمجلس، حيث أكد الأمين العام من جديد التزامه بأداء حفظ السلام وبناء "إطار عمل، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، لتقييم الأداء والمساءلة بطريقة ممنهجة بشكل أفضل".

وتلتزم إدارة ترامب برفع الزخم والحفاظ عليه بشأن أداء عمليات حفظ السلام وخضوعها للمساءلة، وهو ما ستؤكد عليه في اجتماعها التحضيري للمؤتمر الوزاري لحفظ السلام الذي ستعقده الأمم المتحدة والذي سيكون بالتأكيد حدثاً بارزاً في جدول الأعمال الوزاري.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن كونها أكبر مساهم في مجال بناء القدرات. ومنذ عام 2005، استثمرت الولايات المتحدة ما يقرب من 1,5 بليون دولار من خلال مبادراتها لبناء قدرات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة العاملين في مجال حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الميزانية السنوية لمبادرة الولايات المتحدة لعمليات السلام حول العالم خلال السنوات الثلاث الماضية إلى أكثر من 70 مليون دولار. وقد أسفرت هذه الاستثمارات عن نتائج إيجابية بالنسبة لأداء عمليات حفظ السلام وللسكان الذين يحميهم ذو الخوذ الزرق ويعملون معهم.

ونقدم هذا الدعم من خلال شراكات مع المساهمين بالقوات وبأفراد الشرطة الراغبين سياسياً والقادرين من الناحية العملية الذين يرغبون في تحسين تدريبهم وقدراتهم الوطنية في مجال حفظ السلام. كما نستثمر بشكل مباشر في قدرة الأمانة العامة على وضع وتنفيذ أطر ومعايير تقييم الأداء للقوات النظامية.

ونسلم أيضاً بأن البعثات يجب أن تتوفر لديها الموارد والقدرات اللازمة للاضطلاع الكامل بالمهام الموكلة إليها في بيئات معقدة وهشة. والتدريب الفعال والمعدات ضروريان، لكنهما لا يكفيان وحدهما، لتحسين الأداء. لا بد من أن يدعمهما التزام تجاه البعثة وأن تحافظ عليهما ثقافة الأداء والخضوع للمساءلة. وتمشيا مع القرار 2436 (2018)، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تقي بمعايير الأمم المتحدة لأداء الأفراد، مع الحفاظ على أعلى معايير السلوك.

ويجب على حفظة السلام أن يلتزموا بسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسين، وينبغي مساءلة من لا يستوفون هذه المعايير، بما في ذلك من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. إن تحسين الأداء في جميع المجالات يوفر السلامة والأمن لحفظة السلام في كل مكان، وهو في مصلحة الجميع.

وأود أيضاً أن أبرز دور المرأة في حفظ السلام وأهميته الخاصة. المرأة تحسن أداء وفعالية حفظ السلام، وقد أيدنا منذ فترة طويلة زيادة عدد النساء ومشاركتهم المجدية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان من دواعي سرورنا المشاركة في تقديم القرار 2538 (2020)، وهو أول قرار قائم بذاته بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام. وما زلنا نشجع الحكومات على اعتماد وتعزيز السياسات الرامية إلى إزالة العوائق المستمرة التي تحول دون مشاركة المرأة في حفظ السلام وزيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك مشاركتها في القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبلدانها.

ويبدأ الأداء الجيد في مرحلة مبكرة من عملية تكوين القوات، من لحظة التعهد، مروراً بعملية التدريب والتحقق قبل النشر، إلى النشر والتأهب العملي، إلى عمليات التقييم داخل البعثة للأداء الجاري. إنه سعي طوال الوقت يتطلب القيادة والتفاني.

ويساعد نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام على تنظيم وحدات حفظ السلام وتسجيلها والتحقق من استعدادها. وقد تم الآن تسجيل أكثر من 200 قدرة في نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام. وينبغي لنا أن نستفيد باستمرار من نظام تأهب قدرات حفظ السلام حتى يتم نشر أكثر الوحدات كفاءة وقدرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يساعد النظام الشامل لتقييم الأداء الأمانة العامة على جمع وتحليل ودمج البيانات المتعلقة بأداء البعثات من أجل زيادة كفاءة وفعالية التخطيط وصنع القرار. ونحن نؤيد تماماً هذه النهج القائمة على البيانات لإصلاح حفظ السلام وتحسين الأداء والمساءلة، ونتوقع أن نراها تستخدم على نطاق أوسع وأكثر اتساقاً.

ويمثل إطلاق الإطار المتكامل لسياسات الأداء مؤخرًا تلبية للعديد من طلبات الأداء والمساءلة التي قدمت إلى الأمانة العامة خلال السنوات القليلة الماضية، ونحن نقدر الأشهر العديدة من العمل والتشاور التي استغرقها إطلاق هذه العملية. ونرحب بتركيز الإطار على أداء البعثة بأكملها، والمساءلة المدنية والقيادية، وأهمية بناء القدرات، وتعزيز الإجراءات التصحيحية وإجراءات المساءلة للوحدات المشكلة.

وفي الختام، لا تزال إدارة ترامب ملتزمة بالمضي قدماً في إصلاح عمليات حفظ السلام والأداء والمساءلة. ونبقى ملتزمين بنفس القدر بمساعدة الأمم المتحدة على وضع ونشر سياسات ومبادئ ومواد تدريبية ومعايير للأداء والمساءلة تتسم بالسلامة لمساعدة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على الأداء بشكل جيد. ونحن نؤيد مواصلة تطوير وتحسين الإطار المتكامل لسياسات الأداء، ونتطلع إلى الاستفادة الكاملة منه في جميع البعثات.

ذو الخوذ الزرقاء يمثلون أفضل ما لدينا. وبالعامل معاً، يمكننا أن نضمن أن تظل الثقة والكفاءة والمهنية التي نعترف بها في العديد من حفظة السلام هي الأمر المتوقع في المستقبل.